Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01: (2025)
P 166-185

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09،العـدد: 01 (2025)،
ص 166- 185

دور الجباية المحلية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر : دراسة حالة ولاية تبسة

مسعي منيرة [1] (*)، عمير حمه[2]، رحال مراد[3]

[1]طالبة دكتوراه، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات)، (الجزائر)
✉ mounira.messai@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0009-6313-5790

[2]تأهيل جامعي، أستاذ محاضر أ، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، مخبر إستراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، الصحي والطاقوي في الجزائر)، (الجزائر)
✉ hamma.amieur@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0009-9790-5044

[3]تأهيل جامعي، أستاذ محاضر أ، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، مخبر إستراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، الصحي والطاقوي في الجزائر)، (الجزائر)
✉ mourad.rahal@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0003-9823-1172

تاريخ الاستلام:2025-04-15 **تاريخ القبول:**2025-05-29 **تاريخ النشر:**2025-06-05

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل دور الجباية المحلية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال تحليل تطور الإيرادات الجبائية بولاية تبسة، مع التعرف على هيكل الضرائب والرسوم المكونة لها، بالإضافة إلى تحليل واقع التمويل الجبائي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

أكدت نتائج الدراسة أن الإدارة الضريبية قد أظهرت تحكما في تنفيذ الإيرادات الجبائية، كما تم التوصل إلى فعالية الجباية المحلية في تمويل الصندوق، كما إتضح أن لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية دور كبير في الدفع بعجلة التنمية المحلية من خلال الإعانات الممنوحة والتي وجهت لإنجاز عدة مشاريع تنموية على مستوى ولاية تبسة.

الكلمات المفتاحية: جباية محلية، تضامن مالي، جماعات محلية، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، تنمية محلية.

تصنيف JEL : R58 ؛ O1 ؛ H71 ؛ H3 ؛ H2O

(*)المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجبرخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال(doi): https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4216

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01: (2025)
P 166-185

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09،العـدد: 01 (2025)،
ص 166- 185

The role of local collection in financing the Solidarity and Guarantee Fund for Local Communities to Achieve Local Development in Algeria: a case study of the state of Tebessa

1st Messai Mounira[1(*)], 2nd Amieur Hamma[2], 3rd Rahal Mourad[3]

[1]PHD Student, (Echahid Cheikh Larbi Tebessi University of Tébessa, Entrepreneurship and Organization Management Laboratory) (Algeria)
✉ hamma.amieur@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0009-6313-5790
[2]University Qualification, Lecturer A (Echahid Cheikh Larbi Tebessi University of Tébessa, Laboratory of Economic Diversification Strategies for Achieving Food, Health and Energy Security in Algeria) (Algeria)
✉hamma.amieur@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0009-9790-5044
[3]University Qualification , Lecturer A (Echahid Cheikh Larbi Tebessi University of Tébessa, Laboratory of Economic Diversification Strategies for Achieving Food, Health and Energy Security in Algeria) (Algeria)
✉mourad.rahal@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0003-9823-1172

Received: 15/3/2025 **Accepted**: 29/5/2025 **Published**: 5/6/2025

Abstract:

This study aims to analyze the role of local taxation in financing the Solidarity and Guarantee Fund for Local Communities for Local Development, by analyzing the evolution of tax revenues in Tébessa, determining the structure of its taxes and fees, and analyzing the reality of tax financing for the Solidarity and Guarantee Fund for Local Communities.

The study results confirmed that the tax administration demonstrated control over the implementation of tax revenues. Local collection was also found to be effective in financing the fund. It was also found that the Solidarity and Guarantee Fund for Local Authorities played a significant role in driving local development through the grants granted, which were directed towards the implementation of several development projects in the state of Tébessa.

Keywords: Local collection, Financial Solidarity, Local Communities, Solidarity and Guarantee Fund for Local Communities, Local Development

JEL Classification Codes : R58 ; O1 ; H71 ; H3 ; H2O

*Corresponding Author.
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4216

1. مقدمة:

تعد الجماعات المحلية في الجزائر الفاعل الرئيسي في تجسيد السياسات التنموية على المستوى المحلي نظرا لقربها من المواطن ومعرفتها الدقيقة باحتياجاته، ما يجعلها إمتدادا حقيقيا لسلطة الدولة في الأقاليم. لذلك منحت قدرا من سلطة القرار في الجانب المالي، مما خولها تسيير وتطوير مختلف المرافق العمومية على المستوى المحلي وفي شتى القطاعات، بالإعتماد على مواردها الذاتية دون اللجوء إلى السلطة المركزية، إلا أن هذا الدور المحوري تعترضه جملة من التحديات، أبرزها التفاوت الكبير في الإمكانيات المالية والموارد بين مختلف البلديات، إلى جانب إتساع الرقعة الجغرافية وإزدياد حجم الأعباء وتعدد المتطلبات التنموية.

أمام هذا الوضع، ونتيجة الفجوة الكبيرة بين البلديات من حيث القدرات التمويلية، سعت الدولة الجزائرية إلى تقليص هذه الفوارق وضمان نوع من العدالة المالية بين الجماعات المحلية، من خلال إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية سنة 1973 والذي أعيدت هيكلته سنة 2014 ليصبح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-24، بهدف تجسيد فكر التضامن المالي ودعم قدرات الجماعات المحلية على أداء مهامها وتحقيق مشاريعها التنموية.

وفي هذا الإطار، تم تدعيم هذا الصندوق بمصادر تمويل متعددة، من بينها الإيرادات الجبائية التي تمثل أهم دعائمه المالية، حيث خصصت له نسب معينة من بعض الضرائب والرسوم. ويعكس هذا التوجه إدراك الدولة لأهمية الجباية المحلية كأداة إستراتيجية لدعم الصندوق وضمان إستمرارية تمويله.

1.1 إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: **كيف تساهم الجباية المحلية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة؟**

- **الأسئلة الفرعية:**
- ما هو واقع التحصيل الجبائي في ولاية تبسة؟
- هل يوجد تطور في حصيلة الجباية المحلية بولاية تبسة خلال فترة الدراسة؟
- ما هو واقع التمويل الجبائي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2002-2023)؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في: يتكفل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بإعادة توزيع العائدات المالية الممنوحة له من خلال تقديم إعانات مالية لقسم التجهيز والإستثمار من شأنها الدفع بعجلة التنمية المحلية بولاية تبسة.

الفرضيات الفرعية:

- يعكس واقع التحصيل الجبائي في ولاية تبسة مدى تحكم الإدارة الضريبية للولاية في عملية التحصيل الجبائي وقدرتها على تحقيق أهدافها السنوية المسطرة؛
- هناك تطور تدريجي في حصيلة الجباية المحلية بولاية تبسة خلال فترة الدراسة؛
- تعتبر الإيرادات الجبائية المورد الأساسي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، حيث ساهمت الجباية المحلية بشكل فعال في تمويل الصندوق خلال فترة الدراسة.

3.1 أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الجوانب النظرية للجباية المحلية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛
- التعرف على مختلف الضرائب والرسوم المكونة للجباية المحلية؛
- تحليل واقع التمويل الجبائي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2002-2023)؛
- التطرق إلى المشاريع التنموية الممولة في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بولاية تبسة لسنة (2023).

2. مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

1.2 مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية: تلعب الجباية المحلية دورا محوريا في تغطية نفقات الدولة من خلال فرض ضرائب ورسوم على الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي، لهذا تقوم الدولة بفرض قوانين ونظم لضمان كفاءة عملية التحصيل.

1.1.2 تعريف الجباية المحلية: يمكن تعريفها على أنها: "مجموع الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهي غير متجانسة فلكل منهما مجال تطبيق خاص به". (Ben kaddour & Assali, 2022, p. 645) كما يمكن تعريفها بأنها: إقتطاعات مالية جبرية، تتم بموجب مقابل أو بدونه، وتهدف إلى تحقيق منفعة عامة، حيث يتم توجيه عائدات هذه الإقتطاعات كليا أو جزئيا لفائدة كل من البلدية أو الولاية أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. (Abd el-Baki, 2024, p. 201)

2.1.2 مكونات الجباية المحلية في الجزائر: تتكون الجباية المحلية من مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم تعود بصفة جزئية أو كلية لفائدة الجماعات المحلية. ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي.

الجدول 1:

مكونات الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري

الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة الجماعات المحلية	الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية
الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الإقامة، الرسم على الحفلات والأفراح، الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية، الرسم على رخص السيارات، رسم السكن، الرسم الصحي على اللحوم.	الضريبية على الثروة، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات، الجباية البيئية، الرسم على تعبئة الدفع المسبق، رسم الإستفادة من الأراضي الصناعية، الضريبة على الدخل الإجمالي (صنف المداخيل العقارية)، الرسم على الربح المنجمي، الضريبة على مداخيل الصيد البحري.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Ben halima & Boumad, 2024, pp. 285-292)

تجدر الإشارة إلى أنه تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 2024، وتم تعويضه بالرسم المحلي للتضامن. (Loi de Finances, 2024)

3.1.2 الصعوبات التي تعرقل نمو الجباية المحلية: تواجه الجباية المحلية مجموعة من التحديات التي تعرقل نموها، من بين أهم هذه التحديات (Mellal, 2024, p. 206):

أ. **الغش والتهرب الضريبي:** تعد ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من أبرز العقبات التي تواجه الجباية المحلية، حيث تتخذ هذه الظاهرة أشكالا مختلفة، من عدم الإلتزام بدفع الضرائب إلى إخفاء الأنشطة التجارية عن المصالح الضريبية، وإلى تقديم تصريحات خاطئة حول الدخل والأرباح مما يشكل خسائر كبيرة للإيرادات الضريبية.

ب. **كثرة الإعفاءات الجبائية:** على الرغم من أن الإعفاءات الضريبية قد تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، مثل تشجيع الإستثمار أو دعم قطاعات إستراتيجية كقطاع السياحة، إلا أنها تعتبر نقمة على إيرادات الجماعات المحلية لأنها قد تؤدي إلى فقدان عائدات كبيرة كان بإمكانها أن تجبى لفائدتها.

ج. **ضعف دور المجالس المحلية المنتخبة:** منح قانون الجماعات المحلية المجالس المنتخبة صلاحيات واسعة في مجال البحث عن مصادر تمويل جديدة لامتصاص العجز المالي الذي تمر به الجماعات المحلية، ولكن تطبيق هذه الصلاحيات يواجه صعوبات عملية، راجعة إلى المنتخب المحلي الذي يرى نفسه تابعا إلى السلطة الإدارية العليا.

2.2 الإطار النظري لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: ويتطلب ذلك التطرق إلى ما يلي:

1.2.2 التعريف بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع هذا الصندوق لوصاية الوزير المكلف بالداخلية، ويكلف بتسيير صندوقين رئيسيين هما صندوق التضامن للجماعات المحلية وصندوق الضمان للجماعات المحلية، وهي الصناديق التي تم

إنشاءها للمساهمة في دعم وتمويل التنمية على المستوى المحلي من خلال تعزيز التضامن المالي بين بلديات وولايات الوطن وتقليص الفوارق التنموية بينها، وتجدر الإشارة إلى أن هذين الصندوقين يتم تسييرهما في إطار حسابات تخصيص خاص للخزينة العامة تحت رقم (020-302) بالنسبة لصندوق التضامن للجماعات المحلية، وتحت رقم (130-302) بالنسبة لصندوق الضمان للجماعات المحلية. (Dellali & Baya, 2021, p. 2362)

2.2.2 مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: يتولى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مجموعة من المهام الرئيسية التي تساهم في تعزيز التنمية المحلية من بينها في (Adjlane, 2017, pp. 324-325):

أ. **تجسيد التضامن ما بين الجماعات المحلية:** يتولى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في هذا المجال دورا أساسيا في دعم الجماعات المحلية من خلال دفع مخصصات مالية توجه إلى قسم التسيير بتخصيص إجمالي قدره (60%)، ويشمل ما يلي:

- **معادلة التوزيع بالتساوي:** تعد هذه الإعانة التضامنية ذات أهمية بالغة ضمن هذا التخصيص، حيث تساهم بشكل كبير في ضمان تسيير الجماعات المحلية، وتهدف إلى تقليص الفوارق بين البلديات والولايات التي تعاني من ضعف في الموارد الجبائية من جهة، وتلك التي تواجه متطلبات سكانية متزايدة من جهة أخرى، والمتعلقة بالصعوبات الجغرافية وظروف حياة المواطنين ويخضع تحديد الغلاف المالي لهذه الإعانة إلى معايير تعتمد على عدد السكان والموارد المالية لكل جماعة محلية.
- **تخصيص الخدمة العمومية:** تهدف هذه الإعانة إلى تدعيم خدمات المرافق العمومية، لا سيما المناطق التي تعرف صعوبات مالية وعجز في تمويلها، وتستند معايير تخصيص هذه الإعانة إلى الوضعية المالية للبلدية، طرق البلدية.
- **الإعانات الاستثنائية:** وهي إعانات ضمن مخصصات التسيير، تقدم في الحالات الاستثنائية لمواجهة الكوارث والأحداث الطارئة والحالات الصعبة غير المتوقعة، التي تضر بممتلكات الجماعات المحلية، كما تخصص هذه الإعانات لإعادة التوازن لميزانيات الجماعات المحلية التي تعرضت لأوضاع مالية صعبة، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الموارد المالية المحلية بالإضافة إلى إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمات ميزانية الدولة، قد أسهمت في القضاء تماما على عجز الميزانية المحلية خلال الفترة (2011- 2014)، حيث لم تسجل أي ميزانية عاجزة سنة 2014، كما تمول هذه المخصصات أيضا نشاطات تكوين المنتخبين والموظفين في الجماعات المحلية بهدف تحسين مستواهم.
- **التخصيص الموجه للتجهيز والاستثمار:** يمثل هذا المبلغ 40% من المخصصات ويوجه بشكل رئيسي إلى المناطق التي تحتاج إلى ترقيات في مجالات متعددة مثل تحسين الإطار المعيشي للسكان، إنجاز المشاريع مثل المكتبات، وروض الأطفال وصيانة المدارس، والنقل المدرسي وغيرها

من الخدمات الأساسية، تعد هذه المساهمات جزء من تمويل مشترك في برامج متعددة السنوات ضمن المخطط البلدي للتنمية وفي إطار الديمقراطية التشاركية، وعليه يمكن ملاحظة بداية التحول في التسيير المحلي للأموال العمومية نحو مؤسسات شبه اقتصادية، من خلال إتاحة الفرصة للصندوق للقيام بدور الوساطة البنكية لصالح الجماعات المحلية، أي إدارة الرساميل العمومية المحلية وفقا لمبادئ التسيير المالي ومتطلبات أسواق المال بما في ذلك عمليات الإقراض والقيام باستثمارات مشتركة في تفويض المرافق العامة إلى القطاع الخاص.

ب. **ضمان الموارد الجبائية للجماعات المحلية:** يؤكد المختصون في ميدان المالية العمومية وبالأخص المستشارين الجبائيين، على غموض نظام الجباية المحلية في الجزائر، وعلى الرغم من الإجراءات التي إتخذتها الوزارة الوصية لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية، مثل تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الإجمالي لضريبة الدخل فئة المداخيل الإيجارية لصالح البلديات، والزيادات الكبيرة في الرسم المتعلق برخص العقار ورسم الإقامة، بالإضافة إلى إصلاح نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية من خلال إنشاء مؤسسة للتمويل المحلي (صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية)، إلا أن غياب نظام خاص بالجباية المحلية يعد أبرز العوامل التي تستوجب ترشيد الموارد الجبائية، ويعود ذلك إلى إفتقار النظام لوضوح الإطار المؤسسي والبعد عن الإنصاف الجبائي، وإنتشار التهرب الجبائي الذي يعتبر من أبرز مظاهر الفساد المالي للجماعات المحلية، ومن أبرز الموارد الجبائية التي يعتمد عليها هذا الصندوق الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة 15%، ثم حصة قسيمة السيارات بنسبة 50% ونسبة 5% من الرسم على النشاط المهني ونسبة 5% من الضريبة الجزافية الوحيدة.

3.2.2 المصادر الجبائية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: تشكل الحصص المخصصة من الضرائب والرسوم وفقا للتشريع الساري المفعول المصدر الرئيسي لتمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فهي تمثل أكثر من 90% من موارده. (Yama, 2017, p. 610) وعلى العموم تتضمن الضرائب والرسوم التي تمول صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في النظام الجبائي الجزائري ما يلي:

الجدول 2:

هيكل الإيرادات الجبائية العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

الضرائب والرسوم	حصة الصندوق %
الرسم على القيمة المضافة	العمليات المحققة في الداخل (باستثناء مديرية كبريات المؤسسات): 15
	العمليات المحققة في الداخل (مديرية كبريات المؤسسات): 25
	العمليات المحققة عند الإستيراد (باستثناء

	المراكز الجمركية الحدودية البرية): 15
الضريبة الجزافية الوحيدة	05
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	100
قسيمة السيارات	50
رسم التعبئة والدفع المسبق	50
الرسم الخاص بحرق الغاز	50
الرسم على المنتوجات البترولية	05
الرسم المحلي للتضامن (الرسم على النشاط المهني سابقا)	05
حق إعداد الوثيقة	100
الرسم المساحي السنوي	رخص الولاية: 70
	الإستغلال المنجمي: 50
إتاوة إستخراج المواد المنجمية	20
حقوق المزايدات المنجمية	40
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	16
الرسم على الأطر المطاطية	35

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Loi de Finances, 2025)

3. الأدبيات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، أهمها المقالات الموالية:

1.3 الدراسات العربية: من بينها:

1.1.3 دراسة (Boukedjane & Ouadah, 2020): عالجت موضوع الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الجماعات المحلية للنهوض بمناطق الظل، توصلت الدراسة إلى أن مشاريع تنمية مناطق الظل التي بادرت بها السلطات العمومية ستسمح بتكريس العدالة الإجتماعية وبمكافحة ظاهرة البطالة، كما أكدت الدراسة على ضرورة التفكير الجماعات المحلية في خلق مشاريع إستثمارية بمناطق الظل تنعشها وتضمن لها العيش السليم حتى تحقق تنمية محلية مستدامة.

2.1.3 دراسة (Boudjahfa & Bentoumi, 2023): سعت إلى إبراز دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إحداث التنمية المحلية، وذلك من خلال التطرق إلى تدخلات صندوق الجماعات المحلية المشترك خلال سنة 2017، كشفت الدراسة على أهمية هذه الآلية في تغطية العجز في ميزانيات الجماعات المالية عبر الإعانات المباشرة من الدولة من خلال التضامن المالي بين البلديات والولايات للوصول إلى الأهداف المنشودة.

2.3 الدراسات الأجنبية: ومنها:

1.2.3 دراسة (Rafiq & Omari Alaoui, 2022): بحثت العلاقة بين الجباية المحلية والتنمية الإقليمية في المغرب، وبإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد كشفت عن وجود تأثير إيجابي لتطور العائدات الجبائية على مؤشر التنمية البشرية، كما كشفت نتائج الدراسة على أنه رغم الجهود المبذولة من بعض الجماعات المحلية إلا أن البعض الآخر ما زال يعاني من ضعف في التنمية وعدم المساواة في تنمية رأس المال البشري بين الجهات.

2.2.3 دراسة (Bouhlala, 2025): هدفت إلى تحليل دور النظام الضريبي في التنمية الإقليمية من خلال إستبيان موجه لبلدية من بلديات المغرب، أكدت النتائج محدودية الإستقلال المالي للسلطات المحلية بسبب ضعف الإيرادات من الضرائب المحلية هذا من جهة، وإستمرار التهرب الضريبي نتيجة القصور الملحوظ في تطبيق القانون 47-06 من جهة أخرى، كما أكدت الدراسة على ضرورة إجراء إصلاح شامل لهذا القانون.

4. دور الجباية المحلية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة

تشكل الإيرادات الجبائية حوالي 90 % من موارد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وهذا ما يستدعي دراسة واقع التحصيل الجبائي في ولاية تبسة، إنطلاقا من عرض تطور الإيرادات الجبائية الإجمالية مرورا بتحليل تطور إيرادات الجباية المحلية، ليتم الوصول إلى حصة العائدة لهذا الصندوق من حصيلة الجباية المحلية، وأخيرا تحليل التركيبة الجبائية لإيرادات الصندوق.

1.4 واقع التحصيل الجبائي في ولاية تبسة خلال الفترة (2002-2023): تهدف هذه الجزئية إلى تحليل تطور الإيرادات الجبائية بولاية تبسة، مع التعرف على هيكل الضرائب والرسوم المكونة لها، ودراسة تأثيراتها المحتملة على المستويات المحققة من التحصيل بالولاية محل الدراسة.

1.1.4 تطور الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة بولاية تبسة خلال الفترة (2002-2023): تعد عملية تحصيل الضرائب التي تقوم بها الإدارة الضريبية من المهام المعقدة، والتي تتطلب جهازا إداريا يتميز بالكفاءة والفعالية، وفيما يلي، سيتم عرض أهم التطورات التي شهدتها عملية تحصيل الإيرادات الجبائية في ولاية تبسة.

الجدول 3:

تطور الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة بولاية تبسة خلال الفترة (2002-2023) (الوحدة: دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية المقدرة	الإيرادات الجبائية المحصلة	معدل التنفيذ %
2002	3200000000	3317477707	103,67
2003	3000000000	3063286075	102,11

2004	3495000000	3645872174	104,32
2005	3800000000	3661967360	96,37
2006	2800000000	2821562534	100,77
2007	3100000000	3280568049	105,82
2008	3700000000	4085550532	110,42
2009	5600000000	5434303472	97,04
2010	5600000000	6277771860	112,10
2011	6000000000	7493498652	124,89
2012	7900000000	7974044720	100,94
2013	7000000000	7723821680	110,34
2014	8100000000	7984117380	98,57
2015	8600000000	8603196207	100,04
2016	8600000000	10001893594	116,30
2017	9000000000	10976503313	121,96
2018	10000000000	11424800500	114,25
2019	12200000000	12048900000	98,76
2020	12870000000	10411251400	80,90
2021	11308000000	10922249960	96,59
2022	10300000000	9447900000	91,73
2023	11000000000	11672013850	106,11

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تبسة.

يوضح الجدول أعلاه إرتفاع حجم الإيرادات الجبائية المحصلة سنويا وهو مؤشر إيجابي على التحسن في الوضع الإقتصادي العام للولاية، ففي عام 2002 بلغت الإيرادات الجبائية المحصلة 3317477707 دينار جزائري لتصل إلى 11672013850 دينار جزائري في عام 2023، ومع ذلك، شهدت الإيرادات الجبائية انخفاضا في التحصيل مع بداية إنتشار جائحة كورونا، وذلك بسبب تأثيرها على العديد من القطاعات مثل الخدمات والنقل، كما ساهمت بعض الإجراءات الجبائية المتخذة من طرف المديرية العامة للضرائب مثل تأجيل مواعيد الدفع وتمديد آجال إيداع الحصائل في هذا الإنخفاض، فيما يعكس معدل التنفيذ والذي يمثل نسبة التحصيل الفعلي مقارنة بالهدف المحدد من طرف الإدارة الضريبية تحكم الإدارة الجبائية في عملية التحصيل وقدرتها على تحقيق أهدافها، فقد فاق معدل التحقيق المعدل المطلوب (100%) خلال الفترة 2002-2018،حيث وصلت نسبة التنفيذ إلى 124,89% في عام 2011. لتعرف الفترة الممتدة ما بين 2019-2022 إنخفاض في معدلات التنفيذ وهو ما يعود أساسا إلى الوضع الصحي العالمي وإجراءات مكافحة جائحة كورونا، لتسجل سنة 2023 معدل تنفيذ وصل إلى 106,11% كنتيجة لتحسن الحالة الصحية وعودة النشاط الإقتصادي.

2.1.4 هيكل الإيرادات الجبائية المحصلة بولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023): تتنوع عائدات الضرائب والرسوم باختلاف نوع الضريبة ومصدرها، وهذا التنوع يتضح جليا في توزيع الإيرادات الجبائية حسب كل نوع كما يوضح الجدول الآتي.

الجدول 4:

تطور الضرائب والرسوم المحصلة بولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023) (الوحدة: دج)

	2018	2019	2 020	2 021	2 022	2023
الضريبة على الدخل الإجمالي	6224000000	6517700000	6357631000	6755656000	6040000000	7382253500
الضريبة على أرباح الشركات	363000000	1269800000	633030000	664470000	272000000	209888000
ناتج التسجيل والطابع	793000000	779809857	540807200	532016460	670000000	854210000
ناتج الضرائب غير المباشرة	27900000	27121600	15476000	24013000	22900000	32960650
نواتج مختلفة للخزينة	82000000	83423543	79300000	52800000	66000000	70000000
الرسم على القيمة المضافة	2027000000	1641000000	1183000000	1177040000	669000000	632700000
الرسم على النشاط المهني	783000000	749100000	722300000	786500000	560000000	563200000
الضريبة الجزافية الوحيدة	312000000	286578800	240895000	262735000	301000000	321839000
الرسم العقاري	32900000	47000000	26200000	43700000	25000000	38300000
رسم رفع القمامة المنزلية	500	8 000	13000	11500	-	2180000
الحقوق والرسوم المنجمية	352000000	337358200	335599200	330308000	339000000	813482700
أخرى	428000000	310000000	277000000	293000000	483000000	751000000
المجموع	**11424800500**	**12048900000**	**10411251400**	**10922249960**	**9447900000**	**11672013850**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تبسة.

يظهر الجدول أن الضريبة على الدخل الإجمالي تحتل الصدارة من حيث الإيرادات مقارنة بالأنواع الأخرى، وذلك بفضل آلية الإقتطاع من المصدر التي تضمن كفاءة عملية التحصيل،حيث أن غالب هذه الضرائب تقتطع من المصدر وهو ما يترجم الرقم المرصود في خانة التحصيل، كما يعد الرسم على القيمة المضافة أحد المكونات الرئيسية للإيرادات الجبائية، حيث يفرض على الاستهلاك أو الإنفاق النهائي، كما يلاحظ من خلال الجدول أن الرسم على القيمة المضافة يصنف في المرتبة الثانية بعد الضريبة على الدخل الإجمالي ويعزى ذلك إلى إتساع قاعدة الخاضعين له وكذلك صعوبة التهرب

الضريبي منه حيث بلغت حصيلته 00 000 641 1 دينار جزائري سنة 2019، غير أن إجراءات الإغلاق التي فرضتها الدولة أثناء مكافحة وباء كورونا أثرت على الخاضعين لهذا الرسم مما أدى إلى انخفاضه بداية من سنة 2020، كما يعد الرسم على النشاط المهني من الموارد الجبائية الهامة بالنسبة للجماعات المحلية، ويظهر الجدول (4) أعلاه مساهمة معتبرة له في حصيلة الإيرادات الجبائية للولاية، وذلك بفضل كثرة النشاطات الاقتصادية المنجزة عبر الولاية، ومع ذلك يعاني هذا النوع من الرسوم من وجود العديد من الإعفاءات والإمتيازات مما يؤثر سلبا على إيرادات الخزينة، أما فيما يتعلق بضعف حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة وكذلك الضريبة على أرباح الشركات وباقي الرسوم، فيعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها ضعف الوعي الضريبي للخاضعين للضريبة خاصة فيما تعلق بالضريبة الجزافية، حيث تعتمد الإدارة الجبائية على تصريحات المكلفين الذين عالبا ما يصرحون بأقل قدر ممكن، وكذلك التشريعات والإمتيازات الجبائية التي تخفض من حصيلة الإيرادات الجبائية.

3.1.4 تطور إيرادات الجباية المحلية إلى حجم الإيرادات الجبائية الإجمالية بولاية تبسة خلال الفترة (2002-2023):

تمثل الجباية المحلية مختلف الضرائب والرسوم العائدة بصفة جزئية أو كلية للجماعات المحلية، ويوضح الجدول الموالي حصيلة الجباية المحلية بولاية تبسة خلال الفترة (2002-2023).

الجدول 5:

تطور إيرادات الجباية المحلية إلى حجم الإيرادات الجبائية الإجمالية بولاية تبسة خلال الفترة (2002-2023)

(الوحدة: دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية	الجباية المحلية	نسبة الجباية المحلية إلى الإيرادات الجبائية الإجمالية %
2002	3317477707	729845096	22,00
2003	3063286075	735188657	24,00
2004	3645872174	802091878	22,00
2005	3661967360	613116312	16,74
2006	2821562534	737880780	26,15
2007	3280568049	907882107	27,67
2008	4085550532	1108892729	27,14
2009	5434303472	1243124228	22,88
2010	6277771860	1413895948	22,52
2011	7493498652	1307402764	17,45
2012	7974044720	1291139896	16,19
2013	7723821680	1263334713	16,36

2014	7984117380	1257069921	15,74
2015	8603196207	1293031454	15,03
2016	10001893594	1183395644	11,83
2017	10976503313	1465330793	13,35
2018	11424800500	1604460755	14,04
2019	12048900000	1468652500	12,19
2020	10411251400	*1213969880*	11,66
2021	10922249960	1357663790	12,43
2022	9447900000	1162305600	12,30
2023	11672013850	1274034400	10,92

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تبسة.

تظهر نتائج الجدول أن زيادة الإيرادات الجبائية لا تعني بالضرورة زيادة إيرادات الجباية المحلية، فالتطورات المتسارعة في الإيرادات الجبائية قابلتها تطورات تدريجية في إيرادات الجباية المحلية خلال فترة الدراسة، فمثلا سنة 2019 رغم تجاوز الإيرادات الجبائية 12048900000دينار جزائري وهي أكبر قيمة لها منذ سنة 2002، غير أن حصيلة الجباية المحلية لم تتجاوز 1468652500 دينار جزائري، وهي تقريبا نفس حصيلة الجباية المحلية لسنة 2010، أين بلغت الإيرادات الجبائية 6277771860 دينار جزائري، وعليه يتضح أن حصيلة الجباية المحلية تحكمها بصفة مباشرة نسب الضرائب والرسوم الموجهة لهذه الجباية التي يحددها التشريع الجبائي,

2.4 واقع التمويل الجبائي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2014-2023): تعد الإيرادات الجبائية أهم المصادر التمويلية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وفيما يلي سيتم دراسة تطور التمويل الجبائي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتحليل هيكل إيراداته الجبائية.

1.2.4 تقييم مردودية الإيرادات الجبائية الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2014-2023): توزع الجباية المحلية المحصلة وفقا للحصص التي يحددها التشريع الجبائي، حيث تخصص نسب معينة من هذه الإيرادات لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول 6:

تطور التمويل الجبائي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2014-2023) (الوحدة: دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية	الجباية المحلية	حصة الصندوق	معدل النمو السنوي %	نسبة الجباية المحصلة للصندوق إلى	نسبة الجباية المحصلة للصندوق إلى

					الإيرادات الجبائية %	الجباية المحلية %
2014	7984117380	1257069921	367020155	0,42	4,60	29,20
2015	8603196207	1293031454	350684786	-4,45	4,08	27,12
2016	10001893594	1183395644	280159169	-20,11	2,80	23,67
2017	10976503313	1465330793	439393556	56,84	4,00	29,99
2018	11424800500	1604460755	475668091	8,26	4,16	29,65
2019	12048900000	1468652500	399753140	-15,96	3,32	27,22
2020	10411251400	1213969880	322121580	-19,42	3,09	26,53
2021	10922249960	1357663790	315412150	-2,08	2,89	23,23
2022	9447900000	1162305600	231851250	-26,49	2,45	19,95
2023	11672013850	1274034400	324592540	40,00	2,78	25,48

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تبسة.

يتضح من خلال الجدول أن نصيب صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لم يتجاوز ثلث إيرادات الجباية المحلية خلال فترة الدراسة، وذلك لوجود بعض الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة البلدية دون سواها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ من ذات الجدول أنه مع بلوغ حصيلة الجباية المحلية أكبر قيمة لها سنة 2018 والتي بلغت 1604460755 دينار جزائري حقق الصندوق أكبر حصيلة له خلال السنة ذاتها بقيمة بلغت 475668091 دينار جزائري، كما تشير نتائج الجدول أن زيادة حصيلة الجباية المحلية لا تؤدي إلى زيادة الحصة العائدة للصندوق وهذا يتجلى من خلال قيم الجباية المحلية المرصودة خلال سنة 2015 والتي بلغت حوالي 1293031454 دينار جزاري مقابل 350684786 دينار جزاري موجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، كما أن أقل حصيلة للصندوق من إيرادات الجباية المحلية سجلت سنة 2022 أين بلغت 1162305600 دينار جزائري بنسبة 19.95% من إيرادات الجباية المحلية، أين كانت تتجاوز 29% خلال السنوات السابقة، وهذا يعود أساسا إلى عدم استقرار نسب الضرائب والرسوم التي تخضع للتعديلات في قوانين المالية لكل سنة.

2.2.4 هيكل الإيرادات الجبائية الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2019-2023): تشمل الإيرادات الجبائية الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تشكيلة متنوعة من الضرائب والرسوم، يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول 7:

تركيبة الإيرادات الجبائية الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة (2019-2023) (الوحدة: دج)

الضرائب والرسوم	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
الرسم على	246150000	177450000	176556000	100320000	94905000	**795381000**

القيمة المضافة						
الرسم على النشاط المهني	37455000	36115000	39325000	27980000	28160000	**169035000**
الدفع الجزافي (ديون سابقة)	176400	34440	585 900	170 100	36190	**1003030**
قسيمة السيارات	34800000	24570000	20070000	20250000	22500000	**122190000**
الرسم المساحي	26740	38640	65000	77000	99400	**306780**
إتاوة إستخراج المواد المنجمية	66800000	66600000	65800000	67400000	161200000	**427800000**
الضريبة الجزافية الوحيدة	13945000	12023500	12862250	15054150	16091950	**69976850**
حق إعداد الوثيقة	400000	400000	148000	600000	1600000	**3148000**
الرسم السنوي على المركبات والسيارات والآليات المتحركة	/	4890000	/	/	/	**4890000**
المجموع	**399753140**	**322121580**	**315412150**	**231851250**	**324592540**	**1593730660**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تبسة.

من خلال الجدول يتضح أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة تساهم بنسبة كبيرة في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، والتي تراوحت بين 000 905 94 دينار جزائري و 000 150 246 دينار جزائري خلال فترة الدراسة، كما يوضح الجدول أهمية الحصيلة المالية لإتاوة إستخراج المواد المنجمية في حصيلة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، فقد بلغت خلال سنة 2023 ما قيمته 000 200 161 دينار جزاري، ورغم أن النسبة الإجمالية من إتاوة إستخراج المواد المنجمية الموجهة إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لا تتعدى 20% إلا أن حصيلة هذه الإتاوة عالية مقارنة مع باقي الضرائب والرسوم، ويعود السبب أساسا إلى الأنشطة المكثفة لشركات التعدين المنجزة عبر الولاية، كما يوضح الجدول أن حصيلة الرسم على النشاط المهني لا تقل أهمية عن حصيلة إتاوة إستخراج المواد المنجمية، فقد تراوحت حصيلته بين 000 980 27 دينار جزاري و 000 325 39 دينار جزائري، كما أن قسيمة السيارات بذات الأهمية فقد بلغت ما قيمته 000 800 34

دينار جزائري خلال سنة 2018، أما باقي الضرائب والرسوم فيلاحظ من خلال الجدول أن مساهمتها في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية جد متواضعة خلال فترة الدراسة.

3.2.4 مشاريع التنمية المحلية في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بولاية تبسة لسنة (2023): إستفادت ولاية تبسة من إعانة مالية من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في قسم التجهيز العمومي خلال السنة المالية 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 1546 دج مقسمة على 20 مشروع، وقد تم توزيعه على القطاعات الفرعية كالآتي:

الجدول 8:

المشاريع التنموية في إطار إعانات التجهيز والإستثمار لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بولاية تبسة لسنة (2023) (الوحدة: دج)

القطاع الرئيسي	القطاعات الفرعية	عدد المشاريع المبرمجة	الغلاف المالي (دج)	نسبة التمويل %
البنايات والتجهيزات الإدارية	مقر البلدية والفروع والملحقات الإدارية البلدية	1	170000000	11,00
الشبكات ومنشآت التهيئة	شبكة التطهير	1	360500000	23,32
	شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	1	260000000	16,82
	حفر االآبار والآبار الإرتوازية	1	120000000	7,76
الطرق والمسالك	الممرات غير المغمورة	1	40000000	2.58
	أشغال الطرق الأخرى	1	60000000	3,88
التهيئة والتجهيزات الحضرية	الإنارة العمومية	1	17700000	1,14
	التجهيزات الحضرية الأخرى	2	190000000	12,30
المنشآت المدرسية للطور الإبتدائي	المدارس الإبتدائية والمجمعات المدرسية	6	121800000	7,88
	المطاعم المدرسية	2	33000000	2.13
آلات وعتاد التدخل	الحافلات المدرسية	1	101000000	6,53
	عتاد تدخل آخر	1	47000000	3,04
المنشآت الجوارية	ترميم قاعات العلاج	1	25000000	1,62
مجموع الولاية		**20**	**1546000000**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الشبكات ومنشآت التهيئة إستحوذ على أكبر نسبة من التمويل في إطار برنامج صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهذا بنسبة 47,90% من إجمالي التمويل خلال السنة المالية (2023) وبمبلغ إجمالي بلغ 740500000 دينار جزائري بمجموع 3 عمليات، كما يتضح أن أكبر غطاء مالي في هذا القطاع إستفاد منه مجال الصرف الصحي بمبلغ تمويلي بلغ 360500000 دينار جزائري وبنسبة 23,32%، ثم مجالي التزويد بالمياه الصالحة للشرب وحفر الآبار بعمليتين خصصت لهما نسبة 24,58% من إجمالي الموارد الملية بما يعادل 380000000 دينار جزائري، يليه قطاع التهيئة والتجهيزات الحضرية بنسبة 13,44% أي ما يعادل 207700000 دينار جزائري وبمعدل 3 عمليات، وقطاع البنايات والتجهيزات الإدارية بملغ 170000000 دينار جزائري أي حوالي 11% من إجمالي التمويل، ثم قطاع المنشآت المدرسية للطور الإبتدائي بنسبة 10,01% وبمبلغ إستثماري قدره 154800000 دينار جزائري موزع على 8 عمليات منها 6 عمليات خصصت لصيانة وإعادة تأهيل المدارس والمطاعم المدرسية وباقي العمليات وجهت لإنجاز المطاعم المدرسية، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى (قطاع الطرق والمسالك، قطاع آلات وعتاد التدخل، وقطاع المنشآت الجوارية) فقد إستفادت بأقل نسبة من إجمالي التمويل حيث حصدت القطاعات مجتمعة ما يقارب 17,65% .

من خلال هذه الإعانة الممنوحة في إطار تمويل التنمية المحلية بولاية تبسة يتضح الدور الكبير الذي يقوم به الصندوق في توجيه الإعانات نحو التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، والتي تسعى من خلالها الدولة لخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات لتحسين ظروف وإطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وضمان العدالة من الإستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، والتزويد بماء الشروب، الإنارة العمومية، التربية والتعليم، والعلاج).

5. خاتمة:

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر بالرغم من تنوع مصادر تمويلها وما تتمتع به من صلاحيات قانونية، جملة من التحديات أبرزها الفجوة الكبيرة في الإمكانيات المالية والموارد بين مختلف البلديات، ما جعل المشرع الجزائري يبادر إلى استحداث آلية مالية تهدف إلى تعزيز التضامن بين البلديات والولايات من خلال إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ومنحه مجموعة من الضرائب والرسوم لضمان إستدامة تمويله، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج:

- يعكس معدل التنفيذ والذي يمثل نسبة التحصيل الفعلي مقارنة بالهدف المحدد من طرف الإدارة الضريبية، تحكم مديرية الضرائب لولاية تبسة في عملية التحصيل وقدرتها على تحقيق أهدافها، فقد فاق معدل التنفيذ المعدل المطلوب (100%) خلال الفترة 2002-2018،حيث وصلت نسبة التنفيذ إلى حوالي 124,89% في عام 2011، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة؛

- تهيمن كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة على حصيلة الإيرادات الجبائية بولاية تبسة؛
- أن زيادة الإيرادات الجبائية لا تعني بالضرورة زيادة إيرادات الجباية المحلية، فالتطورات المتسارعة في الإيرادات الجبائية قابلتها تطورات تدريجية في إيرادات الجباية المحلية خلال فترة الدراسة، وعليه يتضح أن حصيلة الجباية المحلية تحكمها بصفة مباشرة نسب الضرائب والرسوم الموجهة لهذه الجباية التي يحددها التشريع الجبائي، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الثانية للدراسة؛
- تعتبر الجباية المحلية أهم المصادر التمويلية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، حيث تراوح نصيب صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من إيرادات الجباية المحلية لولاية تبسة بين 19,95% و29,99% خلال فترة الدراسة، إذ يحتل الرسم على القيمة المضافة الصدارة في تركيبة الضرائب والرسوم العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، كما أن حصيلة إتاوة إستخراج المواد المنجمية لا تقل أهمية عن حصيلة الرسم على القيمة المضافة، فقد بلغت خلال سنة 2023 ما قيمته 161 200 000 دينار جزاري وهي تقريبا نفس حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال سنتيي 2020 و2021، وهو ما يعكس صحة الفرضية الثالثة للدراسة؛
- تواجه الجباية المحلية مجموعة من التحديات التي تعرقل نموها، من بينها تفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وإتساع رقعة الإقتصاد الموازي، بالإضافة إلى كثرة الإعفاءات الجبائية وضعف دور المجالس المحلية المنتخبة؛
- من خلال هذه الإعانة الممنوحة في إطار تمويل التنمية المحلية بولاية تبسة يتضح الدور الكبير الذي يقوم به الصندوق في توجيه الإعانات نحو التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، والتي تسعى من خلالها الدولة لخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات لتحسين ظروف وإطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وضمان العدالة من الإستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، والتزويد بماء الشروب، الإنارة العمومية، التربية والتعليم، والعلاج).
- من خلال الدراسة التحليلية لدور الجباية المحلية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، تبين أن الإدارة الضريبية قد أظهرت تحكما في تنفيذ الإيرادات الجبائية خلال فترة الدراسة، كما تم التوصل إلى فعالية الجباية المحلية بولاية تبسة في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، حيث وضحت التطورات المسجلة في حصة هذا الصندوق أنها شكلت ما يفوق ثلث حصيلة الجباية المحلية لولاية تبسة، وهي نسبة تعد جد معتبرة إذا ما تمت مقارنتها بالنسبة الباقية من الإيرادات والتي ستوزع بين ميزانيتي الولاية والبلديات، رغم وجود بعض الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة البلدية دون سواها، كما إتضح أن لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية دور كبير في الدفع بعجلة التنمية المحلية من خلال الإعانات الممنوحة والتي وجهت لإنجاز عدة

مشاريع على مستوى ولاية تبسة من شانها تحسين ظروف وإطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وضمان العدالة من الإستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.

وإنطلاقا من هذه النتائج يقترح الباحثين جملة من التوصيات:

- تطوير أنظمة رقمية متقدمة تعمل على الحد من الغش والتهرب الضريبي، مع تقديم إمتيازات جبائية للمكلفين الذين يعتمدون المنصات الإلكترونية في التصريح والدفع لضرائبهم؛
- رفع كفاءة موظفي الإدارة الضريبية من خلال إخضاعهم لبرامج التكوين والتدريب على أحدث التطورات لضمان كفاءة إستخدام الأنظمة الرقمية بصفة دورية؛
- إعادة النظر في تشكيلة ونسب الضرائب والرسوم العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لضمان زيادة مردوده الجبائي؛
- لضمان فعالية أكبر لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية، يفضل عدم تقييد الإعانات الممنوحة ضمن التخصيصات الخاصة، بل من الأنسب منح الجماعات المحلية حرية التصرف في هذه الأموال نحو القطاعات العاجزة.

6. قائمة المراجع:

Abd el-Baki, M. (2024, Māy 21). ḍa‘f wa-tabāyun aljbāyh al-Maḥallīyah bayna al-jamā‘āt al-Maḥallīyah fī al-Jazā’ir dirāsah taḥlīlīyah ltqdyrāt 2023 w2024. *Majallat Idārat al-A‘māl wa-al-Dirāsāt al-iqtiṣādīyah , 10* (01), pp. 199-218.

Adjlane, L. (2017, Juwān 30). ālīyāt Tarshīd aljbāyh al-Maḥallīyah li-ta‘zīz al-tamwīl al-mustadām lil-Tanmiyah altshārkyh al-Maḥallīyah. dirāsah taḥlīlīyah li-Ṣundūq al-Taḍāmun wa-al-ḍamān lil-jamā‘āt al-Maḥallīyah GSGCL. *Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah , 17* (01), pp. 319-336.

Ben halima, D., & Boumad, S. (2024, Nūfimbir 19). Naḥwa ta‘zīz istikhdām Mawārid aljbāyh al-Maḥallīyah ka-ālīyah ltmwyl mīzānīyat al-jamā‘āt almḥlyt-dirāsah ḥālat bldyty albyryn (al-Jaflah) wa-miftāḥ (al-Bulaydah) lil-fatrah min 2019-2021. *Majallat Dafātir iqtiṣādīyah , 15* (02), pp. 282-300.

Ben kaddour, A., & Assali, S. (2022, Dīsimbir 28). Dawr aljbāyh al-Maḥallīyah fī tamwīl mīzānīyat al-jamā‘āt almḥlyt-āljmā‘āt al-Maḥallīyah li-Wilāyat al-Jaflah nmwdhjā. *Majallat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah , 15* (04), pp. 642-666.

Boudjahfa, R., & Bentoumi, R. (2023, Juwān 01). al-Jamā'āt al-Maḥallīyah wa-dawruhā fī taḥqīq al-tanmiyah al-Maḥallīyah al-mustadāmah bi-manāṭiq al-ẓill fī al-Jazā'ir Baladīyat Sīdī Imḥammad ibn 'Alī Wilāyat Ghulayzān wbldyh Awlād Darrāj Wilāyat al-Masīlah. *Majallat al-qānūn al-dustūrī wa-al-mu'assasāt al-siyāsīyah Juwān , 07* (01), pp. 141-173.

Bouhlala, M. (2025, Février 28). La Fiscalité local en tant que levier de développement territorial: Etude de cas. *African Scientific Journal , 03* (28), pp. 0766-0780.

Boukedjane, W., & Ouadah, F. (2020, Afrīl 30). Ṣundūq al-Taḍāmun wa-al-ḍamān llḥmā'āt al-Maḥallīyah fī al-Jazā'ir wa-dawruhu fī al-tanmiyah al-Maḥallīyah. *Majallat iqtiṣād al-māl wa-al-a'māl , 04* (01), pp. 95-107.

Dellali, A. e.-D., & Baya, A. e.-K. (2021, Juwān 28). al-Taḍāmun al-mālī bayna al-jamā'āt al-Maḥallīyah ka-ālīyah ltmwyl al-tanmiyah al-Maḥallīyah al-mustadāmah "Ṣundūq al-Taḍāmun wa-al-ḍamān lil-jamā'āt al-Maḥallīyah anmūdhajan. *Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah al-muqāranah , 07* (01), pp. 2357-2391.

Loi de Finances. (2024). Consulté le Avril 06, 2025, sur Ministère Des Finances: https://www.mfdgi.gov.dz/legislation-fiscale-ar/lois-des-financesar#513-599-2021-2025

Loi de Finances. (2025). Consulté le Avril 06, 2025, sur Ministère Des Finances: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar

Mellal, M. (2024, Jānfī 28). Ahammīyat Iṣlāḥ aljbāyh al-Maḥallīyah ka-khayār istirātījī li-taḥqīq Mutaṭallabāt al-tanmiyah al-Maḥallīyah fī al-Jazā'ir dirāsah ḥālat Baladīyat tysmsylt lil-fatrah (2018-2021). *Majallat Dirāsāt Jibā'īyat , 12-02* (23), pp. 201-215.

Rafiq, A., & Omari Alaoui, L. Z. (2022, Mars 31). Fiscalité territoriale et développement régional: quelle interaction? *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics , 03* (2-1), pp. 325-338.

Yama, I. (2017, Juwān 30). Madá musāhamah Ṣundūq al-Taḍāmun wa-al-ḍamān lil-jamā'āt al-Maḥallīyah fī In'āsh al-tanmiyah al-Maḥallīyah "dirāsah Naẓarīyat taqyīmīyah". *Majallat mylāf lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt , 03* (01), pp. 603-627.